تدريب مديري المدارس على التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة

«التربية»: حريق مدرسة نسيبة بنت كعب جزئي ولا إصابات

■ فاطمة الكندري: تعامل إدارة المدرسة جاء وفق خطة التدخل السريع

■ تم ابعاد الطالبات وعزلهم بعيداً في مبنى منفصل عن غرفة المختبر

رجال الاطفاء يسيطرون على الحريق

قالت وزارة التربية ان حريقا جزئيا اندلع امس في غرفة المختبر اللغوي في مدرسة نسيبة بنت كعب المتوسطة بنات بمنطقة الروضة ولم تسجل أي اصابات.

وأكدت وكيل وزارة التربية المساعد لقطاع التعليم العام فاطمة الكندري في تصريح نقله بيان للوزارة ان تعامل ادارة المدرسة جاء وفق خطة التدخل السريع بعد اندلاع الحريق في غرفة المختبر اللغوي المعزولة تماما عن مبنى وفصول المدرسة بعد تماس كهربائي في جهاز التكييف الخاص بالمختبر.

واوضحت انه لم يحدث اي انفجار خلال اندلاع الحريق مبينة انه بعد وصول فريق الاطفاء قام رجال الاطفاء بكسر الزجاج للتعامل مع الحريق وهو ما احدث اصواتا اعتقد انها اصوات انفجار جراء الحريق.

وذكرت انه مع بداية الحريق قامت ادارة المدرسة بالتعامل والتدخل الصحيح لابعاد الطالبات وعزلهم بعيدا في مبنى منفصل عن غرفة المختبر اذ يبلغ عدد طالبات المدرسة 700 طالبة تجاوبن بشكل طبيعي مع تعليمات فريق التدخل السريع وتم طلب سيارات الاسعاف احتياطا مؤكدة انه لم يتم نقل اي طالبة الى المستشفى.

واشادت الكندري بالتعامل السريع لادارة المنطقة التعليمية وادارة المدرسة وتواجد القيادات التعليمية ومسؤولي الهندسة لتامين سلامة بناتنا الطالبات مؤكدة ان اليوم سيكون يوما دراسيا طبيعيا لطالبات المدرسة.

ومن جهة اخرى قال مسؤول في وزارة التربية امس ان الوزارة بصدد تنظيم برنامج تدريبي لمدراء ومديرات المدارس العربية الخاصة لمناقشة آلية التعامل مع طلبة ذوي الاحتياجات الخاصة لفئات طلبة الدمج وصعوبات التعلم وبطيئ التعلم.

واوضح مدير الشؤون التعليمية بالادارة العامة للتعليم الخاص بالوزارة عبدالعزيز الكندري في تصريح صحفي ان البرنامج المقرر له الخميس المقبل سيتناول الطرق العلمية والنفسية للتعامل مع طلبة الاحتياجات الخاصة وسبل معالجة المشكلات التي قد تصادف مدراء المدرسة في سلوك هؤلاء الطلبة ووسائل تنمية قدراتهم التعليمية.

واضاف الكندري ان البرنامج المقام برعاية الوكيل المساعد للتعليم الخاص والنوعي الدكتور عبدالمحسن الحويلة سيسبقه تنظيم معرض للمدارس التي تحتضن هذه الفئة لتقديم اعمالهم من خلال شرح مباشر من قبل الطالب الذي قام بإعداد هذه الاعمال.

واكد حرص وزارة التربية ممثلة في ادارة التعليم الخاص على تشجيع طلبة ذوي الاحتياجات الخاصة والمساهمة بشكل ايجابي في دمجهم بالمجتمع والاستفادة من مواهبهم لافتا الى اهمية توفير المتطلبات التعليمية لهم والحرص على تزويد المدارس الخاصة بجميع النشرات والقرارات التي توضح آلية التعامل معهم بما يحقق عملية الدمج بصورة مثلى.

أكدت حرصها على استمرار تواجد الحملات في مناطق البلاد

«الداخلية»: لا تساهل تجاه تجاوز قانون المرور «حفاظاً على الأرواح»

السيارة التي ضبطت مع المستهترين

اكدت وزارة الداخلية امس «عدم التساهل» تجاه اي مخالفات او تجاوز لقانون المرور بغية الحفاظ على الارواح والممتلكات العامة وتحقيق السلامة المرورية على الطرقات.

وقالت ادارة العلاقات والاعلام الامني بالوزراة في بيان صحافي ان «الداخلية» حريصة على استمرار تواجد الحملات المرورية في مناطق البلاد كافة بهدف حماية وتامين سلامة مستخدمي الطرقات فضلا عن تطبيق القانون والحد من المخالفات والسلوكيات المرورية الخاطئة التي تسبب ارتباكات وتخل بالنظام العام وتزعج مستخدمي الطرقات.

واوضحت انه تم القاء القبض على مواطنين ظهرا اخيرا عبر وسائل التواصل الاجتماعي وهما يقودان مركبتيهما برعونة واستهتار بشكل مخالف للقانون وتمت احالتهما الى الجهة المختصة لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة بحقهما.

واضافت انه تم تسجيل عدة مخالفات بحقهما وهي قيادة مركبة من دون رخصة والسير عكس الاتجاه والاستهتار والرعونة والاهمال اثناء القيادة وتعريض حياتهما وحياة الاخرين للخطر وعدم وجود لوحة ارقام خلفية للمركبة.

وافادت انه تم حجز المخالفين اداريا بنظارة المرور تمهيدا لاحالتهما الى المحكمة مع الحجز الاداري التحفظي للمركبات نظير ارتكابهما المخالفات الجسيمة

تتمات

الصالح: البنوك

المركزي هو المسؤول عن تنظيم نبضات هذا القلب دون تباطؤ يضعف ولا تسرع ينهك.

واضاف الصالح إن بنوك الكويت مدعوة إلى إعادة هيكلة مواردها المالية من خلال طرح الأدوات المناسبة لمتطلبات تمويل المشاريع الكبرى وخطط الشراكة بين القطاعين والتخفيف من اعتمادها على الأنشطة المصرفية التقليدية المتمثلة باجتذاب الودائع وتقديم التسهيلات قصيرة الأجل

كما دعا الصالح ايضا البنوك لتعديل سياساتها بما يتناسب مع ازدياد التحرر المالي وانفتاح الأسواق وازدياد المنافسة من خلال البحث الجاد في فرص الاندماج بما في ذلك الاندماج العابر للحدود لإقامة كيانات مصرفية قادرة على المنافسة وعلى تشجيع القطاع الخاص من خلال دعم برامج التخصيص وتوفير التمويل الحصيف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في استقطاب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

واكد الصالح انه على يقين بأن الجهاز المصرفي في الكويت راغب في التصدي لهذه المسؤولية قادر على النهوض بها بكفاءة واقتدار

واوضح الصالح ان بنك الكويت المركزي يتمتع بمصداقية دولية عالية عبرت عنها مختلف مؤسسات التصنيف الائتماني الدولي.

كما اكد ان اختبارات الضغط المالي للمصارف الكويتية اثبتت أن الكويت قد نجحت والحمد لله في بناء قطاع مصرفي يتميز بكفاءة مهنية عالية ومراكز مالية متينة ومؤشرات تلبي أحدث وأصعب المعايير الدولية وتفيض عنها فضلا عن التزامه بقواعد حوكمة واضحة حصيفة.

وبين الصالح أن المصداقية الدولية لبنك الكويت المركزي ولمصارف الكويت قطاعا ووحدات كانت من الأسباب الرئيسية لما حققه تسويق سنداتنا السيادية مؤخرا من نجاح قياسي ومتميز وهو نجاح يحملنا جميعا مسؤولية دولية ومهنية للوفاء باستحقاقات الإصلاح المالي والاقتصادي.

وسجل وزير المالية ملاحظة بالغة الدلالة على القدرة التنموية للقطاع المصرفي والمالي في الكويت وهي أن هذا القطاع يمتاز عن مثيله في الدول الأخرى بتواجد تيارين متكاملين هما تيار الصناعة المصرفية التقليدية وتيار الصناعة المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية الأمر الذي يزيد قدرة هذا القطاع على تنويع وإثراء الأدوات والمنتجات والخدمات المتاحة للمشاريع الإنمائية.

والقى محافظ بنك الكويت المركزي محمد الهاشل كلمة قال فيها ان استكمال إنجاز هذا المبنى لم يكن بالأمر اليسير بتصميمه الهندسي المتفرد وميزاته الفنية المتطورة وأنظمته الأمنية المحكمة وجمالياته المعمارية الراقية وها نحن اليوم نقدم بفخر وتواضع هذه التحفة العمرانية لكويتنا الغالية انها حقا لمناسبة طيبة اود ان اتوقف خلالها لأعرض بإيجاز مسيرة الريادة وريادة المسيرة لبناء وتطور نظامنا النقدي والمصرفي ومعالم دور بنك الكويت المركزي وتطلعاته لأن يشكل هذا المبنى الجديد بيرقا خفاقا بطموحات تتحقق عملا وتطلعات تتجسد واقعا لاقتصاد يتنوع نموا ويزدهر تطورا وتقدما.

واكد الهاشل أن عولمة الاقتصادات وتنوع الأدوات وثورة الاتصالات جعلت الأزمات المالية جزءا ملازما للواقع الاقتصادي العالمي المعاصر ولذلك يسعى بنك الكويت المركزي سعي الحصيف لدرء نشوء الأزمات المالية والتحوط بتطبيق أحدث المعايير الرقابية وأفضل الممارسات العالمية.

وأوضح الهاشل أن قطاعنا المصرفي والمالي هو إحدى الدعامات الأساسية لتطور اقتصادنا الوطني وتقدمه وأن بنك الكويت المركزي يحرص على إحاطته بمنظومة إشرافية ورقابية متطورة وفاعلة عنوانها الأساسي التحوط والاحتراز المتزن ونهجها المستمر التحرك الاستباقي الوقائي المرن.

كما بين الهاشل ان سلامة وقوة النظام المصرفي والمالي وما يعرف بالاستقرار المالي يمثل مطلبا أساسيا لفاعلية جهود بنك الكويت المركزي في مجال سياساته النقدية المعنية أساسا بالاستقرار النقدي وتأمين وترسيخ الثقة بالعملة الوطنية وتزداد أهمية ذلك في هذه المرحلة حيث يمر اقتصادنا الوطني بتطورات بالغة الأهمية في ظل الانخفاض الكبير لأسعار النفط والذي سلط الضوء مجددا على التحديات المزمنة التي يعاني اقتصادنا الوطني من تداعياتها ولا ريب أن مواجهة هذه التحديات واحتواء تداعياتها بات أمرا ملحا يستوجب تكثيف جهود الإصلاح المالي والاقتصادي لاستدامة دعامات الرخاء والتقدم لاقتصادنا الوطني.

الرئيس السوداني

واضاف السفير القبندي في تصريح لـ«كونا» بمناسبة زيارة الرئيس السوداني للكويت أن العلاقات بين البلدين الشقيقين متينة ومميزة وشهدت قفزات نوعية من خلال تواصل وتبادل زيارات المسؤولين بين الجانبين.

وذكر أن العلاقات الكويتية السودانية تنطلق تحت مظلة جامعة الدول العربية وتجمع البلدين أواصر الاخوة والدين الاسلامي والعلاقات المهمة والتاريخية بين البلدين الشقيقين.

واكد أن الكويت تولي اهتماما بالغا بالزيارة المرتقبه كونها ستسهم في تنمية وتعزيز مسيرة التعاون المشترك بين البلدين وتدفع بها الى مستويات أعلى تعود بالنفع والفائدة للبلدين الشقيقين معربا عن ترحيبه بالضيف الكبير في بلده الثاني الكويت.

ولفت القبندي الى ان الكويت من أوائل الدول التي استثمرت في السودان حيث ان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قدم أول قرض عام 1962 لصالح انشاء سكك حديد في السودان.

وبين ان للكويت دورا رائدا وكبيرا من خلال دعمها ومساندتها لكافة انواع الاستثمارات في المجالات الاقتصادية والتنموية في السودان والتي بدورها أسهمت في استقرار وازدهار وتنمية الاشقاء السودانيين.

واشار الى ان هناك عددا من مجالات التعاون والاتفاقيات السابقة بين الكويت والسودان والتي تحتاج الى تفعيل وتنشيط مبينا انه ستعقد اجتماعات بين المسؤولين في البلدين على هامش الزيارة الرسمية للرئيس البشير وستنتج عنها أعمال كثيرة ومهمة ستعلن في حينها.

وعن التعاون العسكري بين الكويت والسودان قال السفير القبندي ان هناك قرابة ال182 طالب كويتي يدرسون في الكلية الحربية السودانية تخرج منهم 46 طالبا كويتيا في حفل أقيم في فبراير الماضي بحضور الرئيس السوداني عمر البشير ورئيس الأركان العامة للجيش الكويتي الفريق الركن محمد خالد الخضر.

واضاف ان هناك ايضا 56 ضابط كويتي التحقوا في دورة الاركان في السودان التي تستمر حوالي سنة وبدأت في فبراير الماضي بمتابعة كويتية حثيثة عبر ضباط اشراف من الجيش الكويتي بالتعاون والتنسيق مع السفارة الكويتية لدى الخرطوم.

«المالية»: معاشات

واوضح أن قرار اللجنة يمنح العسكريين المتقاعدين في الدفاع والداخلية والحرس الوطني معاشا استثنائيا بقيمة 400 دينار إضافي على راتبهم لرتب الملازم وملازم اول ونقيب و300 دينار شهريا لمن أمضوا بالعسكرية 25 سنة فما فوق و250 دينارا لمن أمضى عشرين سنة.

واضاف أن اللجنة وافقت أيضا على منح مكافأة استحقاق بواقع راتب سنة تمنح لمرة واحدة مشيرا إلى ان اللجنة ستعكف على إعداد تقريرها النهائي ورفعه إلى المجلس لاتخاذ قراره.

ولفت عاشور إلى ان اللجنة اتفقت مع الحكومة على تأجيل موضوع الأوسمة للاجتماع المقبل لوجود لبس يتعلق بالعدد حيث اكدت الحكومة انه إلى 2009/3/11 يمكن النظر في (1110).

واوضح ان رأي اللجنة عدم حرمان ضباط الصف من حقوقهم واتجه رأيها إلى ضرورة الالتزام بالقرار كامل من من 28 ابريل 2008 حتى 31 ديسمبر 2009.

على صعيد متصل نظم مجموعة من ضباط الصف المتقاعدين وقفة سلمية في ساحة الإرادة صباح امس للمطالبة بالمعاشات والمكافآت الاستثنائية اسوة بالضباط المتقاعدين.

وطالب المشاركون في الوقفة براتب استثنائي لكل من تقاعد بعد عام 1991 حتى 2014 ، واحتساب الراتب الاساسي على آخر مربوط لمن تقاعد من 28إبريل 2008 الى 21 مارس 2011

كما طالبوا بمكافأة نهاية الخدمة لمن تقاعد من 28 إبريل 2008 الى 31 ديسمبر 2014 ، معتبرين أن تلك المطالب حق أصيل لهم وليست منة من أحد.

وأكدوا أن قرار مجلس الوزراء رقم «495» لم يكن للضباط المتقاعدين فقط بل للعسكريين المتقاعدين كافة وأن الكثير منهم حاولوا العودة للعمل ولم يتم السماح لهم بذلك، معتبرين أن هذا القرار كان «فخا» للتخلص منهم.

وأوضحوا انه كان يسمح في السابق لمن تقاعد العودة للعمل، إذا لم تمض عليه سنة بعد التقاعد الا انهم حرموا من مميزات القرار وحرموا من الأوسمة ومنها وسام التحرير ووسام السور.

من جهة أخرى وافقت لجنة الداخلية والدفاع على إلغاء فقرة «حرمان المسيء» من قانون الانتخاب ووافقت بالإجماع على اقتراح تحديد الحد الأدنى لعدد من سيتم تجنيسهم في 2017 بما لا يقل عن الفين ولا يزيد عن ٤ آلاف.

وقال رئيس اللجنة النائب عسكر العنزي في تصريح لتلفزيون المجلس فيما يتعلق بقانون الانتخاب فإن قانون الجزاء اشتمل على تعريف واضح للجرائم المخلة بالشرف والأمانة.

واضاف ان اللجنة اقرت اقتراح حد ادنى للتجنيس في 2017 رغم رفض الحكومة إلزامها بحد ادنى لكنها وافقت على الا يزيد عن 4 آلاف.

وكشف عن انه سيتبنى محاولات على هامش جلسة اليوم او الغد للتوصل إلى تفاهم مع الحكومة بشكل ودي حتى تتمكن اللجنة من إنجاز القانون ورفع تقريرها إلى المجلس

«الخارجية البرلمانية»

يتعدى عليها.

واشار إلى ابرز ما تضمنته الاتفاقية التي تحتوي 16 بندا تشمل الجرائم السابقة واللاحقة وتتضمن تفاصيل واجراءات نمطية في الاتفاقيات بين الدول متمنيا إدراجها على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة غدا الثلاثاء.

وأوضح الدقباسي انه كان هناك نقص تشريعي تمت معالجته عبر هذه الاتفاقية التي تعزز من مصالح الدولة وتحمي حقها عبر استرداده من كل من تعدى على أموالها ومصالحها.

مدير الموانئ

مؤسسة الموانئ الكويتية حول إخلائها من أرض المليون متر مربع التي تضع الشركة يدها عليها في ميناء عبدالله.

وقام مدير الموانئ الشيخ يوسف العبدالله مع مسؤولين من وزارتي البلدية والداخلية بمحاولة إخلاء «كي جي ال» من أرض ميناء عبدالله بحضور النائب ماجد المطيري، لكن الشركة رفضت الانصياع للقرار وتسليم المؤسسة الأرض، التي استولت عليها دون سوغ قانوني.

بدوره طالب النائب ماجد المطيري الوزير ياسر ابل بتنفيذ القانون خصوصا بعد المخالفات والتجاوزات التي تم تسجيلها بحق الشركة في ميناء عبدالله والتي ليس أقلها الاستيلاء على أراض مملوكة للدولة بدون عقود أو دفع رسوم لمدة تصل لأربع سنوات.

ورفض مسؤول الأمن بالشركة أي محاولة رسمية لتنفيذ القرار، مؤكدا على بقاء الشركة في موقعها وعدم السماح لأي جهة بدخول هذه الأرض باستثناء موظفي الشركة.

من جانبه طالب النائب عبدالله فهاد الحكومة بتطبيق القانون على شركة كي جي ال حتى تستطيع الدولة استرداد هيبتها مع جميع الجهات المخالفة، محذرا من التهاون الحكومي مع هذا الملف وانه يجب تطبيق أشد العقوبات على الشركة.

وقال فهاد في تصريح إذا كانت الكويت تحولت لدولة «فتوات» يأخذ كل طرف ما يريده بيده فهذا وضع خطير ويجب التصدي له بأسرع وقت، خصوصا وان الكويت دولة مؤسسات ويتعين ان تكون الكلمة الأولى والأخيرة لقوة قانونها.

ولفت فهاد إلى ان ما حدث من قبل موظفي كي جي ال ضد مسؤولي الموانئ والبلدية عندما طلبوا استلام أراضي المليون متر مربع المخالفة من الشركة بعد قرار سحبها، يؤكد مدى التسيب وفقدان الدولة لهيبتها ومؤسساتها، لمصلحة التاجر الذي بات متسيد المشهد وصاحب الكلمة على الحكومة.

واوضح ان تعدي كي جي ال على كل هذه الجهات الحكومية التي سعت لتطبيق القانون في وقت واحد دون أن تواجه بأي إجراء فوري رادع يؤكد ان الحكومة لا تستقوي إلا على الضعفاء فقط، منوها إلى الدولة تهدد بقطع الكهرباء عن المتعثرين بسداد دفع فواتيرهم في حين تترك مليون متر مربع لكي جي ال اربع سنوات دون رسوم أو ايجار ولا تستطيع حتى تنفيذ قرار سحب أراضيها منها!

وأكد ان تهديد موظف الشركة لمدير الموانئ بالقتل مرفوض ويستوجب التحقيق المسؤول لمراجعة مدى تأثير هذه الشركة على الحكومة.

وقال فهاد الكويت دولة مؤسسات ولكي يتأكد ذلك يتعين ان تسحب الارض من كي جي ال وتطبيق أقصى عقوبة رادعة عليها وفق القانون حتى تكون عبرة لغيرها ودليل على ان القانون يطبق على الكبير والصغير.

السفير الأمريكي

وبين سيلفرمان في تصريحات صحافية أن هناك آلاف الطلبة الكويتيين الدارسين في الولايات المتحدة ،قائلا نفخر بوجود 15500 طالب كويتي في جامعاتنا.

«الداخلية»: لن نسمح

ستتخذ كل الإجراءات القانونية الرادعة في حق من ارتكب هذا الفعل وتجاه أي سلوك منحرف وخارج عن نطاق القانون.

وكانت الوزارة أعلنت أن الأجهزة الأمنية المعنية ألقت القبض على مواطن ظهر في مقطع فيديو تم تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي يعتدي على أحد منتسبي الادارة العامة للمرور اثناء تأدية عمله والقيام بواجبه.

وقالت أن الحادث وقع لدى محاولة رجل المرور فض مشاجرة بين المواطن وشخص من جنسية اسيوية على خلفية حادث مروري وقع بينهما باحد التقاطعات بمحافظة الاحمدي حيث فوجئ رجل المرور بتعدي المواطن عليه ما تسبب له برضوض وكدمات بالوجه.

وذكر البيان ان المتهم يخضع حاليا للتحقيق تمهيدا لإحالته إلى النيابة العامة كون الواقعة تعد جناية بعد حصول الوافد الاسيوي على تقرير طبي يفيد بتعرضه لبعض الاصابات والكسور.

من جانب آخر أكدت وزارة الداخلية أمس عدم التساهل تجاه أي مخالفات أو تجاوز لقانون المرور بغية الحفاظ على الارواح والممتلكات العامة وتحقيق السلامة المرورية على الطرقات.

وقالت ادارة العلاقات والاعلام الامني بالوزراة في بيان صحافي ان «الداخلية» حريصة على استمرار تواجد الحملات المرورية في مناطق البلاد كافة بهدف حماية وتامين سلامة مستخدمي الطرقات فضلا عن تطبيق القانون والحد من المخالفات والسلوكيات المرورية الخاطئة التي تسبب ارتباكات وتخل بالنظام العام وتزعج مستخدمي الطرقات.

وأوضحت انه تم القاء القبض على مواطنين ظهرا اخيرا عبر وسائل التواصل الاجتماعي وهما يقودان مركبتيهما برعونة واستهتار بشكل مخالف للقانون وتمت احالتهما الى الجهة المختصة لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة بحقهما.

«الشؤون»: مخالفات

النيابة العامة قامت بالاستماع الى إفادة الوزارة حول الوقائع الواردة في شكواها حول المخالفات وقدمت بعض المستندات المؤيدة لوجهة نظرها.

واوضح أن النيابة العامة طلبت تزويدها ببعض المعلومات الاضافية والمستندات ذات الصلة نظرا لان المخالفات تخص 7169 ملف مساعدات مشيرا الى ان الوزارة تعكف على تزويد النيابة بتلك المعلومات ذات العلاقة.

واكد انه لا صحة على الاطلاق لوجود اخطاء وقصور في التحقيق الاداري لافتا إلى أن النيابة أعادت ملف الشكوى المحالة اليها الى الوزارة.

ودعا شعيب وسائل الاعلام الى ضرورة التأكد من صحة ما ينشر بشكل عام حرصا على المصلحة العامة حتى تكون الاخبار المنشورة متفقة مع الواقع خصوصا اذا كانت تلك الاخبار تتعرض لوقائع منظورة امام جهات رسمية.

مصر: مجلس الوزراء

في المكان، ولم تقتصر الجنائز على المسيحين فقط إذ شيع جثمان شرطية مسلمة هي العميد نجوى الحجار قتلت في تفجير الإسكندرية ضمن أربعة شرطيين آخرين قتلوا في التفجير.

كذلك جرى تشييع عريف الشرطة المسلمة أمنية رشدي في الإسكندرية، بحسب ما بثته قناة «اكسترا نيوز» الفضائية الخاصة.

على صعيد متصل أعرب مجلس الوزراء الكويتي عن خالص تعازيه ومواساته إلى فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية وللشعب المصري الشقيق اثر الهجوم الإرهابي الذي استهدف كلا من كنيسة مارجرجس في طنطا وكنيسة مار مرقص في الاسكندرية والذين أسفرا عن مقتل وإصابة العديد من الضحايا الأبرياء.

وشدد المجلس خلال اجتماعه الاسبوعي بعد ظهر امس في قاعة مجلس الوزراء بقصر بيان برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ،شدد على دعمه الكامل لكافة الاجراءات التي تتخذها الشقيقة مصر لحماية أمنها،ومؤكدا بأن هذا العمل الإجرامي يستهدف بث الفتنة والفرقة بين أبناء الشعب المصري الواحد وأن وعي الأشقاء في مصر كفيل بعزل هذه الفئة الضالة،متمنيا لجمهورية مصر العربية الشقيقة الأمن والاستقرار وأن يرحم الضحايا وسرعة الشفاء للمصابين.

من جهة أخرى أفادت مراسلة قناة «العربية» بالقاهرة أنه حسب معلومات أولية عن منفذي حادثي الأحد في مدينتي طنطا والإسكندرية، فإن المعلومات تشير إلى أن المتهم الأول هو «أبو اسحق المصري»، وهو مسؤول عن عملية استهداف كنيسة الإسكندرية.

وهو من مواليد الأول من سبتمبر عام 1990، في منيا القمح، وهو حاصل على بكالوريوس تجارة.

أبو اسحق المصري المسؤول عن عملية استهداف كنيسة الاسكندرية بحسب ما ظهر بكاميرا المراقبة عمل محاسبا بالكويت لمدة أربعة شهور. وسافر إلى تركيا ثم إلى سوريا في 26 ديسمبر عام 2013، عاد بعدها إلى سيناء.

أما المسؤول عن استهداف كنيسة طنطا، فهو «أبو البراء المصري»، من مواليد قرية أبو طبل بكفر الشيخ في 13 ديسمبر عام 1974.

وهو حاصل على دبلوم صنايع، ومتزوج وله 3 أطفال. دخل الى سوريا في 15 أغسطس عام 2013، وقد سافر إلى لبنان ثم عاد إلى سوريا.

وكان تنظيم داعش قد تبنى في وقت سابق التفجيرين اللذين وقعا في مصر بكنيستين في طنطا عاصمة محافظة الغربية ، والكنيسة المرقسية في الإسكندرية، وتوعد بالمزيد من الهجمات.

وقال «داعش» إن اثنين من أفراده نفذا تفجيري الكنيستين المصريتين بسترتين ناسفتين، وحذر المسيحيين من مزيد من الهجمات.

من جانب آخر قال الدكتور محمد مختار جمعة، وزير الأوقاف، إن الاعتداء على الكنائس كالاعتداء على المساجد، وأن استهداف الكنيسة كاستهداف المسجد، وكما ندافع عن المساجد فيجب أيضا أن ندافع عن الكنائس.

وأضاف «جمعة» أن من دافع عن كنيسة ومتى في دفاعه عنها، فهو شهيد، كما لو كان يدفع عن مسجدا.

وطالب وزير الأوقاف، كافة مؤسسات الدولة سواء العسكرية أو الثقافية أو الفنية أو التربوية أو الدينية، بالتعاون والتكاتف في مثل هذه الأزمات، مشيرا إلى أن الوزارة، في هذا الصدد قامت بطبع كتاب «مفاهيم يجب أن تصحح» بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي، وتم توزيع نصف مليون نسخة منه على الطلاب.

وأضاف «جمعة»، أن هناك كتاب آخر بعنوان «القيم والأخلاق والمواطنة» تمت مراجعته من قبل الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، والبابا تواضروس الثاني، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، ووزير الأوقاف، مؤكدا أن هذا الكتاب سيصدر اعتبارا من العام المقبل لمرحلة التعليم ما قبل الجامعي، كما تم الاتفاق مع وزير التعليم العالي على تدريس القيم والأخلاق والمواطنة كجزء أصيل من المناهج الجامعية.